



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

رواق عربي
دورية محكمة
ROWAQ ARABI

الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
<https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en>

الإتجاهات والقوى الجديدة في فضاء الإعلام العربي

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2007) *الإتجاهات والقوى الجديدة في فضاء الإعلام العربي*. رواق عربي، 12 (1)، 48-31.

إيضاح

هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر

هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف 4.0.



الاتجاهات والقوى الجديدة فى فضاء الإعلام العربى

مقدمة:

د. محمد السيد سعيد*

تطور الإعلام العربى عبر انقطاعات مهمة
واختراقات كبيرة أيضا. ونركز هنا على الاختراقات

التي وقعت خلال السنوات القليلة الأخيرة. ويتضافر فى هذه الاختراقات عدة عوامل متناقضة
وبعضها غير مفهوم إطلاقا تقريبا. ويفرض علينا الإبهام الكامن فى التطورات الأخيرة التى
يشهدها الفضاء الإعلامى إما اللجوء لافتراضات نظرية عامة أو محاولة الاقتراب بحذر من
بحث ما يمكن تسميته القانون العام للتطور فى هذا الفضاء مع ترك بعض المشاهد الميدانية للبحث
عندما تتوفر معلومات أكيدة.

يبدو مسعى البحث عن قانون عام للتطور الإعلامى العربى محفوفا بمخاطر تهدد مصداقيته.
وينبغى بادئ ذى بدء إدراك التعقيد الكامن فى الموضوع، إذ تطور الإعلام العربى بصورة
تاريخية لا تخلو من قدر معين من الفوضوية. ونحن نبحت هنا فى العلاقة بين الإعلام وحقوق
الإنسان. إن السؤال الجوهرى هو ماذا تضرر هذه التطورات الإعلامية بالنسبة لحقل حقوق
الإنسان؟! وتعبير آخر يصبح السؤال هو إلى أى حد يشكل التطور الراهن للإعلام العربى
فرصة لنشر ثقافة حقوق الإنسان ولتوظيف قدرات الإعلام فى الرصد والدفاع والحماية عبر
مقاربة مبدئية ومنسجمة أخلاقيا وفكريا؟! وفيما يلى سنحاول أن نقدم إجابة تقريبية وأولية
للغاية على هذا السؤال.

* رئيس تحرير رواق عربى.

أولاً: العوامل المؤثرة على تطور الإعلام العربي

يبدو القانون الأساسي لتطور الحقل الإعلامي العربي وإضاحاً إلى حد ما. ويمكن صياغة هذا القانون كما يلي. « يعكس الحقل الإعلامي العربي بصورة أساسية التغير في بنية الدولة العربية وعلاقتها المتبادلة وموقعها في النظام الدولي ».

هل يساعدنا هذا القانون العام على فهم ما يجري في الحقل الإعلامي العربي؟ أعتقد أنه يمنحنا بوصلة دقيقة إلى حد ما للتعرف على الإحداثيات الأساسية لتطور هذا الحقل بشرط فهم التعقيد الكامن في الحقل السياسي العربي ودور بقية المتغيرات المهمة التي تؤثر عليه.

الإعلام بالمعنى الواسع للكلمة: أي الإبلاغ ونشر المعلومات وإذاعة الآراء هو ميدان أصيل ومستقل نسبياً للحياة الاجتماعية. وبعض التطور الحادث في الإعلام العالمي والعربي يعود إلى هذه الصفة الأصيلة. فالإعلام ضرورة ووظيفة اجتماعية يتحتم أن تؤدي ولو بأشكال بالغة الالتواء. فإن حال القضاء السياسي أو الاقتصادي دون قيام الناس بها بصورة طبيعية فإن الوظيفة تؤدي بصور يمكن أن تغيب عن أنظار الرقباء السياسيين أو الوكلاء الاقتصاديين أو القطاع الرسمي بكامله وخاصة عبر الآليات الأولية البكر والتي تقوم على التواصل الشفاهي الذي اعتمدت عليه البشرية لردح طويل جداً من الزمن. أما الإعلام الجماهيري الحديث فقد ارتبط شكلاً ومن حيث الأدوات والآليات بتطور تكنولوجيا الطباعة والاتصال.

أما من حيث المضمون فقد ارتبط قبل كل شيء بالعملية التاريخية للتبلور القومي وبصورة أوسع بالتطور في التنظيم الاجتماعي وخاصة تشكل الأيديولوجيات الحديثة ونمو حركة وتأثير الأحزاب السياسية وتشكل الدولة المركزية وانتهاء النفقت الإقليمية والعزلة النسبية للجماعات الرعوية والريفية المحلية والتوسع المذهل في المدن وصعود النظم التعليمية الحديثة والطلب المتزايد على المتعة ونشوء تقاليد متطورة للفرجة وأهم من كل ذلك توسع نشاط رأس المال ليقترح هذا الميدان بعد تشكل طلب كاف على المعلومات والإعلام والدعاية. فالتشكل القومي الذي ساعد عليه الإعلام الجماهيري الحديث ليس أمراً وثيق الصلة بالإعلام ذاته كوظيفة ولا بوسائله المتعددة. بل يبدو أقرب إلى تزامن عمليتين مستقلتين في العالم الرأسمالي الغربي تحديداً: تشكل الدول المركزية على قاعدة الامبريالية الداخلية التي أنتجت القوميات الكبيرة أحياناً وفشلت في إحداث الدمج الاجتماعي لتشكيل القوميات أحياناً أخرى. أما القوة الأصيلة وراء الإعلام ذاته فهو التوسع المترد لنشاط رأس المال وهو عامل يعزز وقد يتوازى مع التعقد المتزايد في التنظيم الاجتماعي بما فيه نشوء القوميات أو تفتتها وانطلاق صراع الهويات.

إن العاملين الحاسمين وراء تطور الإعلام الجماهيري الحديث يتمثلان في نمو نشاط رأس المال بالارتباط بصعود وتطور الرأسمالية والصراع المتزايد على العقول بالارتباط مع احتدام الصراع حول الدولة. وفي الميدان الإعلامي نفسه أنتج هذا الصراع تنظيمين متناقضين تماماً للإعلام

ومؤسساته: أى النظام الشمولى والنظام الديموقراطى .

أما فى المجتمعات العربية ، فالأمر يختلف إلى حد ما . فالركود طويل المدى جدا للمجتمعات العربية حرمها من فرص التحول التلقائى للرأسمالية والتطور التكنولوجى فى مجال الطباعة بين مجالات أخرى . وقد بدأ الإعلام الجماهيرى الحديث بالارتباط مع الظاهرة الاستعمارية الغربية التى بادرت باقتحام العالم العربى بعد إتمام استعمار الأمريكتين وأستراليا ، وذلك من خلال الحملة النابليونية على مصر . وتطورت فى سياق الحفز والاستجابة للتحدى دول مركزية فى بعض الأقطار العربية خلال القرن التاسع عشر وخاصة مصر والشام . وبدأت عملية بناء الأمم والأخذ بأسباب الحداثة التعليمية والعلمية فى ميدان التنظيم الاجتماعى . كما بدأ التحول إلى الرأسمالية أو بصورة عامة إلى الاقتصاد الحديث بما فى ذلك امتداد نشاط رأس المال إلى ميدان الإعلام المطبوع . غير أن الملحوظ هنا هو أن هذا الامتداد بدأ معزولا عن العملية التى أنتجته فى الحالات الغربية: أى تطور الصناعة الحديثة بما يواكبها من تطورات فى البنية المجتمعية والطبقية ومن ثم فى بنية الدولة . لقد سبقت الدولة تكون الطبقات الحديثة ومن ثم خضعت هذه الطبقات للدولة وليس العكس . أى أن الدولة نمت وتوسعت دون أن تعكس فى ذلك بالضرورة نفوذ ومصالح طبقات سائدة بعينها ولا حتى تطور أمم عربية حديثة . بل وظل تطور الأمم العربية محدودا للغاية . وبوجه عام ، اتسم تطور الحقل الإعلامى بالخضوع نفسه لقوة الدولة أو الحقل السياسى بصورة عامة . وظلت هذه السمة تميز الحقل الإعلامى العربى عن غيره فى مختلف دول العالم وأقاليمه الثقافية والسياسية .

وحيث أننا نركز هنا على الاختراقات الحديثة فى الفضاء الإعلامى فلعلنا نذهب مباشرة إلى تعيين العوامل السياسية التى أنتجت بصور وعبر نماذج متعددة ومعقدة للغاية هذه الاختراقات . إن أبرز هذه العوامل هى كما يلى :

١) بروز نموذج التعددية المقيدة

بدأ الإعلام المطبوع فى العالم العربى كما سبقت الإشارة مع الغزو النابليونى لمصر الذى أدخل المطبعة إلى وعى المصريين والعرب . ولكنه سريعا ما صار أحد أدوات بناء الدولة المركزية الاستبدادية الحديثة فى عصر محمد على . ولكن الصحافة الحديثة بمدلولاتها الفكرية التى تتجاوز مجرد الإبلاغ بالأخبار أو توثيقها بدأت فعليا فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر عندما بدأ الصراع الفكرى والسياسى ينشط بحثا عن طريق لمقابلة التحدى الاستعمارى الغربى وإحياء الحضارة والثقافة العربية الأمر الذى أسس «المثقف» كقوة اجتماعية حديثة وعبر عنها فى نفس الوقت . لقد كانت الحرية الداخلية الواسعة نسبيا التى تمتعت بها مصر قبل بل وحتى فى ظل الاستعمار البريطانى هى العامل الحاسم وراء ازدهار الصحافة فيها على حساب لبنان التى كانت تتعرض لموجة بطش شديدة من جانب العثمانيين بعد تعثر وفشل حركة التنظيمات (العثمانية) . ومع انتعاش الليبرالية مع فرض الانتداب الفرنسى والبريطانى على أجزاء واسعة من العالم العربى وخاصة فى الشرق فيما بين الحربين العالميتين بدأ

الإعلام الحديث يأخذ طريقه إلى بقية الدول والأقطار العربية وخاصة في المشرق . ولكن الاستقلال غير جوهريا الشروط الأساسية للأداء الإعلامي وخاصة في التجارب الراديكالية .
ففي دولة ما بعد الاستعمار ، توسعت الصحافة بصورة كبيرة وصارت صناعة أكثر حداثة من الناحيتين التكنيكية والمؤسسية ، وزادت كثيرا قدرتها على الوصول إلى فئات أعظم عددا وانتشارا من الناحية الإقليمية . ولكنها لم تفقد حريتها فحسب بل أجبرت على تغيير وظيفتها من التعبير الحر نسبيا عن التعددية الفكرية والسياسية والتعلق بنموذج مهني للبحث عن الحقيقة وتقديمها بأفضل الصيغ لجمهور متعطش إلى الوظيفة التعبوية والأيدولوجية . وسعت الصحافة لتحويل الجماهير إلى أشياع للنظام السياسي على حساب الأداء المهني وبالطبع على حساب الحرية»^(١) . ووقع استثناء وحيد وهو لبنان بفضل التوازن السياسي المضمون دوليا .

ويمكن القول إن الصورة الراهنة للصحافة العربية قد تأسست في ظل هذا النموذج التعبوي وأنها لازالت تحمل ملامحه أكثر بكثير مما تحمل ملامح النموذج الديمقراطي .
غير أن الأزمة البنوية لدولة ما بعد الاستقلال في العالم العربي أفضت خلال عقود السبعينات والثمانينات إلى صعود نموذج سياسي جديد من الناحية الشكلية وهو ما نسميه بالتعددية السياسية المقيدة في بعض البلاد العربية . إن هذا النموذج يتيح تقنين تعدد الأحزاب والتسامح النسبي مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ولكن مع ضمان إغلاق كل النوافذ الممكنة لتداول السلطة وتأمين احتكارها بصورة تامة من جانب بيروقراطية أمنية وأحيانا أيدولوجية تقبض بيد حديدية على سلطة الدولة .^(٢)

وفي إطار هذا النموذج تلغى الأشكال المباشرة والقديمة للسيطرة الإدارية والسياسية والقانونية على الصحافة المطبوعة مثل الرقابة المسبقة واليومية والتهديدات المباشرة وحملات القمع والبطش التي تطال كل من يجرؤ على توجيه أبسط نقد لسلطة الدولة أو أي من رموزها . وتنتهج أساليب عديدة وجديدة وغير مباشرة لضمان قيام الصحافة بالدور التعبوي بأكبر قدر ممكن من الفعالية مع إتاحة قدر ما ومتفاوت من حرية التعبير وقدر ملموس من التنوع .^(٣) وقد أدى هذا النموذج إلى تحسن محدود لفترة من الوقت في الأداء المهني وتأكيد التعدد والتنوع في المدارس المهنية والسياسية بالرغم من خضوع الجانب الأساسي من الصحافة للملكية العامة ومن ثم لسلطة الدولة والحكومة وخاصة عن طريق تعيين رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير وفي بعض الأحيان الأغلبية من المحررين . وفي الحالات التي لم تمر بتأميم الصحف وتحويلها إلى ملكية عامة ضمنت التشريعات الصحفية المترعة بالعقوبات تلك النتيجة ذاتها .

لقد نشأ هذا النموذج الخليط أساسا في مصر وامتد إلى عدد آخر من الأقطار العربية وخاصة المغرب والجزائر وتونس وفلسطين ولبنان والكويت واليمن والسودان ، بينما استمرت غالبية الدول العربية تحتفظ بهياكلها السياسية المتقدمة دون أي تغيير .

ولا يمكن إنكار التغيير النوعي الذي حدث في عالم الصحافة العربية مع الانتقال إلى التعددية المقيدة. ولكن جرعة الحرية الإعلامية المقيدة في بعض الأقطار العربية تتوارى خلف الانفجار في حرية الإعلام الدولي بفضل الموجة الثالثة من الانتقال الديمقراطي في معظم الأقاليم الأخرى في العالم، الأمر الذي دعا اتحاد الصحفيين العرب لإبداء الأسف لأن الوطن العربي دخل القرن الواحد والعشرين دون حرية حقيقية للصحافة والإعلام. (٤)

٢) التطورات الثورية في تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية

إن قوة الدفع التي حصل عليها الإعلام العربي نتيجة التحول من الدولة الواحدة إلى التعددية المقيدة في بعض الأقطار العربية كانت جزئية للغاية واقتصرت نتائجها الملموسة على إضافات تراكمية بسيطة في أكثر الأحوال. أما التطور الثوري فجاء من مصدر مختلف تماما ومن خارج حقل العملية الاجتماعية والسياسية والثقافية العربية: أي من التطور المذهل لتكنولوجيا الاتصال والتليكوم والمعلوماتية (٥) وقد ترتب عليها دخول العرب لعصر الفضائيات التي تخاطب الأمة العربية ككل، وعصر الانترنت الذي أتاح حوارا مباشرا بين الأشخاص والجماعات على المستوى العالمي فضلا عن تكون مئات من المواقع الإلكترونية للحوار والصحافة (٦).

ويمكن القول بأن هذه الشبكات والمؤسسات الإعلامية هي أهم إنجاز في ميدان الإعلام العربي منذ دخول المطبعة إلى العالم العربي ويزوغ الصحافة المطبوعة. فهي ليست أكثر حرية فحسب، بل إن بعضها أفضل نوعية وأرقى مهنيا من الصحافة المطبوعة فضلا عما تنطوى عليه من طفرات معرفية مذهلة. «إن التماذج بين الإعلام والتليكوم وتكنولوجيا المعلومات تدفع اللاعبين في هذه القطاعات الثلاث للعمل في حيز متماذج بصورة متزايدة... وهو ما يفتح فرصا جديدة». (٧) بل إن البعض يعتقد «أن شركات الاتصال قد تواجه تحديا أعظم خطرا يتمثل في إعادة تعريف نطاق مشروعاتها. فنظرا لأن شركات الهاتف والكابل في طريقها للتطور لتصبح شركات لنقل خدمات الانفوميديا فإن طبيعة عملها سوف تشهد تغيرا جذريا» (٨).

٢) التحول لاقتصاد السوق

لا يزال العالم العربي يعيش خارج العملية التاريخية للتحول الديمقراطي. وجل ما أخذه منها هو وسائل للتأقلم تستهدف إنقاذ النظم الاستبدادية البيروقراطية والعائلية. ولكن يبدو الأمر غير كذلك فيما يتعلق بالتحول إلى اقتصاد السوق. فغالبية الدول العربية تحاول التأقلم مع تلك الأيديولوجيا العالمية بقدر أكبر من الاهتمام. وكان بعضها قد أسس اقتصاد سوق من الأصل في الحدود الممكنة لبلاد تنشأ الدخول الغالبة فيها عن الربيع النفطي. ولكن بعضها الآخر كانت مرت في عقد الستينات بتجارب راديكالية في الاقتصاد والتنمية انتهت إلى إخماد المبادرات الخاصة وضرب رأس المال

الكبير وخروجه من الميدان كلية تقريبا. ولكن هذه البلاد ذاتها تمر الآن بمخاض صعب للتحول إلى اقتصاد السوق. وقد ترتب على مزيج من الثروة النفطية والتشجيع المبكر والمحوظ للقطاع الخاص أن بدأ هذا القطاع يضع قدمه في ميدان الإعلام أو يطور نصيبه من هذا القطاع. إن الملكية الخاصة لوسائل الإعلام لم تقنن من جديد في مصر منذ تأميمها في بداية عقد الستينات. فلا زالت الغالبية الساحقة من المؤسسات الصحفية الكبيرة مملوكة ملكية عامة. كما أن ثمة صحف حزبية كثيرة إلى حد ما. وسوف نجد شيئا مشابها في المغرب والجزائر والسودان وغيرها. ولكن بعض الدول العربية الأخرى مثل سوريا وليبيا لا زالت تحجب كلية حق الملكية الخاصة للصحف. ونجد أمرا مشابها في الإعلام التلفازي حيث لم يسمح بإنهاء احتكار الدولة للملكية المحطات التلفازية إلا متأخرا جدا في مصر، بينما لا تزال غالبية الدول العربية تمنعه أو تفقر إليه لو كان مجازا بسبب الضعف الشديد في التكوين الرأسمالي. ويكاد يكون الاستثناء الأكبر والمبكر لاحتكار الدولة ملكية المؤسسات الصحفية الكبيرة ومحطات البث التلفازي الفضائي هو المؤسسات التي تكونت في دول المهجر وخاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة. ويرتبط الأمران ارتباطا عضويا بمعنى أن المنع هو الذي أدى إلى الهجرة. ولكن هذا العامل نفسه هو الذي قاد الإعلام العربي المهاجر إلى مخاطبة المجتمعات العربية كلها: وهو ما يجعله إعلاما قوميا بامتياز لكونه بدأ من خارج العالم العربي في وقت احتكرت فيه الدولة الرسالة الإعلامية. وما أن بدأ الاعتراف بحق الخواص والأفراد في امتلاك وتأسيس المحطات التلفازية حتى بدأت موجة هجرة مضادة من بلاد الهجرة إلى البلاد العربية لأسباب تتعلق بالتكلفة واقتصاديات الإنتاج والتسويق. (٩)

ورغم أهمية هذا التحول الجزئي في موقف الدول العربية من الملكية الخاصة لوسائل الإعلام المطبوع والتلفازي إلا أن سوق الإعلام العربي لا يزال تابعا للدولة بامتياز. وهو يعبر أساسا عن نشاط رأس المال السياسي. ونعني بهذا المصطلح الأخير أن الغرض الأساسي من تكوين مؤسسات إعلامية سياسية وليس تجاريا وأن الغالبية من المؤسسات التلفازية الفضائية لا تستطيع الحياة من خلال اقتصاديات السوق ودون دعم مالي من مؤسسات أو هيئات أو أسر سياسية. فمؤسسات الإعلام التجاري هي الاستثناء وليس القاعدة. وهنا لا نستطيع أن نميز بين الملكية الخاصة والعامة إلا بصورة جزئية للغاية. فالمؤسسات الخاصة الكبيرة لا تستطيع أن تحيا وتستمر دون علاقة وثيقة مع الدولة والهيئات العامة سواء من حيث رأس المال المدفوع وشكل الملكية أو بالنسبة للضمانات الأساسية لدورة رأس المال وبصفة خاصة الدخل المتحصل من التوزيع والإعلانات. ولا شك أن ذلك صحيح بالنسبة للإعلام الذي يخاطب الجمهور الوطني ولكنه يبدو صحيحا أيضا حتى بالنسبة للمؤسسات الإعلامية التي تخاطب الجمهور العربي على اتساعه وعبر الحدود الوطنية سواء كان مطبوعا أو تلفازيا.

ويبقى هذا التقدير حيزا وحيدا للخواص ورأس المال الصغير والحرية الحقيقية التي لا يضمنها غير مقرب غير مفيد للرسالة الإعلامية والحوارية إنتاجا وتوزيعا وهو الإعلام الإلكتروني. ويكاد

يكون هذا القطاع هو الإعلام الجماهيري الديمقراطي الوحيد في العالم العربي. (١٠)

٤) التغيير النسبي في تقاليد التلقي

إن للجمهور علاقة وثيقة بما يجرى في حقل الإعلام العربي من تطور إيجابي وبطيء من حيث المستوى والمضمون. ففي الماضي كان بوسع الحكومات أن تتعامل بطمأنينة تامة تقريبا مع جمهور سكنوني غير معروف بالنسبة لها ولا ييرر الحاجة إلى معرفته لأنه كان يقبل ولو جزئيا بالاستيعاب الاستاتيكي في عمق المجال الدعائي والثقافي للدولة العربية. والواقع أن هذا الجمهور قد تغير إلى حد ما. فلم يعد جانب مهم من هذا الجمهور يكتفي بالتلقى السلبي للرسالة الإعلامية الآتية له من أعلى، بل صار يطلب المشاركة والتفاعلية ويعبر عن رضاه أو سخطه بأشكال ملموسة وسلسة للغاية. وتمثلت الخطوة الأولى في اغتراب سياسي واسع نتيجة عدم الرضا على الكذب والتجاهل المذهل للأحداث الجسيمة التي يعرف عنها المواطن بصورة مباشرة من خلال أهم وسائل الإعلام في الثقافة العربية الراهنة على الإطلاق وهي الإشاعة. أما الخطوة الثانية فهي وثيقة الارتباط بهذه العملية وهي التوجه لمصادر الإعلام الغربي الأكثر رفقا بالقضايا العربية مثل محطات إذاعة ال بي بي سي ومونت كارلو. وجاءت الخطوة الثالثة مع الأزمات التي دهمت مختلف الأقطار العربية بسبب الحروب والهزائم والنزاعات الأهلية.

وقد ولدت الفضائيات العربية حقا في مناخ أزمتي الخليج الثانية والثالثة. وقاد التنشيط الذهني العالي الذي سببته تلك الأزمات إلى بحث كثير من المواطنين عن مصادر إعلامية شتى وجدها متاحة إما في الفضاء الإعلامي الغربي أو في المصادر الإعلامية المتاحة لدول عربية أخرى. وكان بروز الإعلام العربي العام محاولة من جانب حكومات عربية للفوز بالمعركة الإعلامية بتحويل جانب من هذا الجمهور النشط ذهنيا إلى مصادر إعلامية تثبت رسالتها. وليس من الصدفة أن أهم تطور في حقل الصحافة المطبوعة ذات التوجه العربي (صحيفة الحياة) وفي البث التلفزيوني الفضائي (تأسيس القناة الفضائية المصرية) قد ارتبط بانفجار الحرب الأمريكية على العراق بعد غزوه الكويت عام ١٩٩٠.

وأخيرا يتمثل التطور الثوري حقا في تقاليد التلقي في الانتشار الذري لمصادر البث التلفزيوني فضلا عن التكاثر الفطري للصحافة المطبوعة. ويمكن البث التلفزيوني الفضائي من تعبير المواطنين عن آرائهم وأمزجتهم بكل بساطة وفي غمضة عين عن طريق الضغط على جهاز التحكم عن بعد واختيار قناة تليفزيونية أخرى. أما التعبير النشط عن الرغبة في التفاعل والتعبير عن الرأي من جانب الجمهور فهو المداخلات الشعبية في برامج التلك شو وفي الاستطلاعات التي صارت تنتجها مختلف القنوات إما على التلفاز أو على المواقع الإلكترونية الخاصة بها أو في المنبرين معا. (١١)

٥) صعود الحركة الإسلامية والغضب المتنامي ضد الهيمنة الأمريكية

ولا شك أن الصعود الخارق للحركة الإسلامية في وقت بدأت فيه النظم السياسية العربية تفقد جانبا كبيرا من قدرتها التعبوية ويهبط فيه أدائها في مختلف المجالات قد انعكس على الإعلام العربي بصورة قوية للغاية أكثر من أى عامل سياسى أو اجتماعى آخر. وقد توافق هذا العامل مع التوترات المتعاظمة في العلاقة بين العرب والغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا، خاصة بعد ١١ سبتمبر. فمنذ هذا التاريخ صارت المضاربات الفكرية والنظرية حول «صراع الثقافات» و«صدام الحضارات» خطرا حقيقيا انعكس على مضمون الرسالة الإعلامية بدرجة كبيرة وشديدة الحدة. فالحركة الإسلامية هي أحد أهم محركات صراع الثقافات و«صدام الحضارات» ونتيجة له في نفس الوقت، وهي تنقل هذا الصراع من مجال الثقافة إلى المجال السياسى والعسكرى، كرد فعل ضد التحيز الأمريكى المطلق لإسرائيل. وكرس صعود الحركة الإسلامية مع الانتفاضة الفلسطينية وغزو واحتلال العراق معا مناخا تزدهر فيه المخاوف وتنبولور فيه عداوات تتسم بالضخامة والثبات النسبى والشعور الخانق بالأزمة داخل ذات كل عربى وكل بيت عربى، وهي اعتبارات لا بد وأن تنعكس في الإعلام وقد انعكست بالفعل من خلال الحرب الإعلامية التى مارستها الفضائيات العربية والأمريكية على هامش الحرب ضد العراق والمرحلة الأخيرة من الصراع العربى الإسرائيلى وما يسمى بالحرب ضد الارهاب. (١٢)

٦) التدخل الدولى

وبالارتباط مع الصراع السياسى المشتعل في المنطقة وعلى المستوى العالمى بدأت الضغوط والتدخلات الأجنبية تؤثر بصورة ملموسة على أداء الإعلام العربى وبصورة خاصة بعد الغزو الأمريكى للعراق وبمناسبة الحرب الإعلامية بين العرب والأمريكين. إذ صار الإعلام العربى نفسه مادة للتجادب بين الطرفين. فانتشر في الإعلام العربى القول بأن المواقف الأمريكية الإعلامية والسياسية هي غزو صليبي للأمة العربية والإسلامية. (١٣) بينما اتهم الأمريكيون الإعلام العربى وخاصة الفضائيات وعلى رأسها قناتى الجزيرة وأبو ظبى بعدم المهنية، حيث «يرى العرب الأخبار بطريقة مختلفة منذ الحرب العالمية الثانية ولأسباب ثقافية عديدة. فالديماغوجيا والإثارة هي القاعدة في الميديا العربية» (١٤) وقد رد كولين باول وزير الخارجية الأمريكى السابق هذه الادعاءات وخاصة ضد الجزيرة. ورددتها خلفه بعض الكتاب العرب وثيقى الصلة بالدوائر الأمريكية والغربية (١٥).

ويبدو أن المقولة الأمريكية التى توجه اتهامها أوسع مدى للإعلام العربى فى تكوين مناخ يشجع على التطرف والعنف والإرهاب قد لاقت تأييدا مضمرا من جانب هذه الحكومات. وأقدم بعضها وتحديدا فرنسا على واحد من أكثر التدابير القمعية غرابة فى التاريخ الفرنسى عندما منعت بعض

الفضائيات العربية وتحديدًا المنار من البث من الأراضي الفرنسية للمشاهدين العرب وغير العرب في أوروبا بذريعة العداء للسامية وهو ما أثار مناظرات كبرى بين العرب والفرنسيين وداخل فرنسا ذاتها (١٦).

(٧) تصدع النظام العربي وانطلاق المنافسات فيه

وفي سياق هذه العوامل كلها نشأ واحد من أكثر الدوافع قوة في التأثير على الحقل الإعلامي العربي وهو تصدع النظام العربي وانطلاق المنافسات حول القيادة الإقليمية وحول المكانة والسياسيات الخارجية وبصفة خاصة منذ أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١. ويمكن القول إن الاختراق الهائل الذي حدث في سوق الإعلام الفضائي يرتبط وجوداً وهدماً بهذه المنافسات. فالفضائيات صارت هي الطريق لاكتساب مكانة ونفوذاً إقليميين بغض النظر عن مضمون ما تبثه من رسائل.

لقد صارت الدول العربية مصدر تهديد لبعضها البعض أو هذا ما استنتجته عدة دول عربية منذ الغزو العراقي للكويت. وما يميز هذا الوعي أنه لا يماثل ما أسمى بالحرب الباردة العربية خلال عقد الستينات. فالأطماع والصراع على النفوذ الإقليمي وليس الأيديولوجيا هي المحرك للمنافسات السياسية والتي تترجم إلى منافسات إعلامية.

يفسر هذا العامل الانتشار المذهل والأكثر سرعة للفضائيات بالمقارنة بالصحافة المطبوعة. ولا يمكن فهم سرعة هذا الانتشار إلا على ضوء الصراع حول النفوذ الذي يترجم إلى صراع حول العقول. كما أن هذا العامل هو ما يفسر مفارقة طريفة وتدعو للدهشة وهي أن الفضائيات صارت تتمتع بقدر من الحرية أكبر بكثير مما تتمتع به الصحف المطبوعة بما فيها الصحف «المهاجرة» أو «القومية». فالمهم ليس اصطلاح القنوات التلفازية بتوصيل معلومات صحيحة لمواطنيها وإنما المنافسة على عقول المواطنين العرب الآخرين الذين يتمتع كثير منهم بمعارف مباشرة من خلال موقعه كمهاجر في بلاد متقدمة.

كان هذا العامل دون أدنى شك وراء نشأة أهم الفضائيات العربية على الإطلاق من حيث التأثير السياسي وهي قناة الجزيرة. ورغم افتقار الدولة المؤسسة لأدنى مستويات الحرية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان فإنها سمحت لقناة الجزيرة بالتمتع بقدر كبير من الحرية بل وبقدر كبير من الراديكالية السياسية وذلك نظراً إلى أن الخطاب الراديكالي هو الوحيد الذي يمكن أن يسمح بنفوذ سياسي حقيقي بالمقارنة بالخطابات الرسمية التي ملها الجمهور العربي مللاً تاماً. وما أن بدأت قناة الجزيرة تتمتع بهذا النفوذ بالفعل حتى انطلقت المنافسة من جانب الدول الخليجية والعربية الأخرى وهو ما سمح لكل منها بقدر من الحرية في تغطية الأحداث خارج البلاد المؤسسة وفي الحيز العربي العام.

ويؤكد ذلك ما ذهبنا إليه عند صياغتنا للقانون العام لتطور الإعلام العربي وهو الدور والتأثير

الخاص للحقل السياسي . وعلى نحو غاية في البساطة وأيا كانت الاعتبارات الفنية والتكنولوجية فإن الإعلام العربي لم يكن من الممكن أن يتشكل على النحو الذي تشكل عليه خلال العقد الماضي ولا أن يتمدد في فضاء تعددى وتنافسى لولا رأس المال السياسى الذى يطغى عليه بصورة شبه تامة . إن الدور الخاص للحقل السياسى يظهر أساسا فى طغيان رأس المال السياسى سواء كان عاما أو خاصا، حكوميا أو حزبيا على الإعلام العربى فى جميع الأقطار تقريبا .

فى التجارب العالمية الأخرى يعيش الإعلام على اقتصاديات الإعلان المنتشر فى سوق تنافسى إلى حد ما . ولا يصدق ذلك على الإعلام أو الإعلان العربى .

لقد أدى الحضور الكثيف لرأس المال السياسى إلى تضيق شديد لمجال استقلالية المؤسسات الإعلامية حتى عندما يكون مملوكا ملكية خاصة أو يدار كمشروع تجارى . فلا الفضائيات ولا الصحف الكبرى ذات التوزيع الواسع تستطيع الحياة دون مصادر إعلانية قوية . وبينما يتوفر سوق إعلانات قوى لعدد ضئيل من الفضائيات والقنوات التليفزيونية والصحف فهو لا يستطيع ضمان إعاشة مؤسسات صحفية كبيرة وخاصة فى البلاد العربية الأصغر دون تدخل مؤيد ومدعم من جانب المصالح الخاصة القوية أو الحكومات أو الطرفين . ويقدر حجم سوق الإعلانات العربى بنحو ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ . وخلال عام ١٩٩٧ زاد الإنفاق الإعلانى بنسبة ٩٦٪ . كما زاد الإنفاق الإعلانى على المجلات القومية بنسبة ٣٦٪ وللجرائد بنسبة ١٤٪ (١٧) وفى تقدير هذا الكاتب أن هذا الحجم الإعلانى لا يكاد يدعم وجود سوى حفنة من المؤسسات الإعلامية الكبيرة على امتداد العالم العربى . ولذلك تميزت اقتصاديات هذه المؤسسات بقدر كبير من التبعية لحكومات عربية أخرى من الناحية الاقتصادية سواء كان هذا التمويل مباشرا أو غير مباشر ، من الحكومات أو هيئات أو حتى أسر مرتبطة بها . ومن المنطقى فى هذه الظروف أن تغيب المعلومات تماما إلا من مذكرات وأحاديث خاصة . ولهذا تتسم الأوضاع المالية للمؤسسات الصحفية الكبرى بغياب الشفافية وهو أمر دال بذاته على هشاشة الاستقلالية الفعلية . ويمكننا توقع أن تعانى المؤسسات الإعلامية الكبيرة من قيود متزايدة مع التحول لقوى السوق وهو ما يجعلها أشد تبعية على كل من المصالح الإعلانية القوية ورأس المال السياسى معا .

ومع ذلك فإن قدرا من الغموض يحيط بعدد كبير من الأسر العربية الثرية التى اقتحمت مجال الإعلام وأسست عددا كبيرا من الصحف والقنوات التليفزيونية ربما بصورة أساسية لأغراض الهيئة والنفوذ السياسى والثقافى . وقد تتمتع هذه المنابر الإعلامية بقدر أكبر من الاستقلالية السياسية . غير أن النفوذ المباشر الذى تمتع به هذه الأسر داخل تلك المنابر يجعلها معرضة للتحييزات الخاصة . وعندما نحفر جيدا فى التاريخ السياسى لتلك الأسر قد نكتشف صحة الشائعات السائدة فى صفوف المجتمع الإعلامى العربى: أى أن هذه الأسر تحتفظ بعلاقات قوية للغاية مع الأجهزة والعائلات الحاكمة فى أكثرية الدول العربية التى تمنح قنواتها قدرا معينا من الحرية خارج حدودها أو داخلها أيضا .

ثانياً: الانعكاسات على حق حقوق الإنسان

هذا التشكل العجيب والفريد للحقل الإعلامي العربي ينعكس بالضرورة في ميدان النضال من أجل الحريات العامة وحقوق الإنسان. إن النتائج المحددة لا تبدو بالضرورة واضحة نظراً لتعدد وتناقض الآثار والممارسات.

لقد وقع تناول هذا الموضوع ضمن منظور قومي بحت. وبوجه عام يشعر العرب عموماً والمهاجرين منهم بصورة خاصة بالفخر لأن الميديا العربية حققت اختراقاً حرراً جزئياً من التبعية النائمة للمصادر الإعلامية الغربية العملاقة.

لم ينكسر الاحتكار الغربي للإعلام فحسب. بل أخذت الميديا العربية زمام المبادرة في التغطية (المهنية) للحروب والأزمات الدولية العربية وخاصة الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. بل واضطرت دول عربية كبيرة وخاصة الولايات المتحدة لخلع برقع الحياء واتخاذ مواقف صريحة معادية لحرية الإعلام طالما أنها تضر بمصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وبررت الولايات المتحدة هذا الموقف المخزي من حرية التعبير باتهام الإعلام العربي بالتحريض على الكراهية.

وبالطبع لا يمكن قبول الاتهامات الجزافية الأمريكية للإعلام العربي، والتي تقوم على تحيز أيديولوجي وسياسي واضح وغير مطلع على أحوال المنطقة ككل والإعلام بشكل خاص. فالإعلام ليس المسئول عن العداء الشعبي العربي لأمريكا وإنما هو قد عبر عنه جزئياً. ويقول جيمس زغبي إن تحميل الإعلام العربي مسئولية المواقف الشعبية العربية المعادية للسياسات الأمريكية في المنطقة لا يقوم على أساس. بل إن «الدراسات الجديدة تشير إلى أن الإعلام بكل أشكاله لا يلعب سوى دوراً صغيراً في تشكيل اتجاهات العرب نحو الولايات المتحدة. وقد وجدت دراسة لزغبي انترناشيونال أن السياسة هي السبب وراء الصورة السلبية للقيم والمنتجات الأمريكية»^(١٨).

ويرى عدد كبير من المتخصصين الأمريكيين أن الموقف السياسي من الميديا العربية مغلوط، وأنه يجب التركيز على الحرية المكتسبة بدلاً من الطعن فيها. ويؤكد داود قطب أن «تحدى جديده الولايات المتحدة في بحثها عن الإصلاح يبدأ بالاتفاق على أن هناك تحسن رغم بطئه وغموضه»^(١٩) بل ويجب أن تشعر الولايات المتحدة بالخلج لضغوطها الرامية إلى إغلاق أو الرقابة على الميديا العربية. فكما يقول اتحاد الصحفيين العرب «إن الولايات المتحدة وإسرائيل تحالفتا للضغط المستمر على الحكومات العربية لكي تكبت حرية الصحافة. وشكل هذا الضغط تناقضاً فظاً بين ما تطالب به واشنطن من إصلاح ديموقراطي. وما تمارسه بالضغط على الحكومات من أجل منع أصوات المعارضين على سياساتها»^(٢٠).

ومن جانبنا لا بد من تأكيد هذه الحقيقة. لقد حدثت ثورة حقيقية في مستوى أداء الميديا العربية وخاصة مع بداية عمل قناة الجزيرة وهي ثورة ظهرت بالفعل في تغطية الحرب الأمريكية على العراق. «فخلال أزمة الخليج عام ١٩٩١ انعقدت الهيمنة للسبي إن إن. أما في أزمة الخليج الثانية

فكان الموقف مختلفا تماما. فكانت التقارير تصدر عن أبو ظبي، العربية، ام بي سي.. الخ» (٢١). إن الاعتراف بالتحسن هو البداية الصحيحة لفهم دور الإعلام العربي الراهن في حقل حقوق الإنسان.

وعلى أى حال فإن الفضائيات العربية أظهرت منذ ذلك الوقت استعدادا لتغطية الأحداث من أكثر من وجهة نظر من خلال البرامج الحوارية. كما يمثل التنوع في قوالب تقديم الخدمة الإخبارية والتحريرات الصحفية مظهرا آخر للتنمية المستمرة للأصول المهنية. وفيما يبدو فإن الفضائيات العربية أو بعضها على الأقل يعي الحاجة لتأكيد المهنية من الناحية المؤسسية. فتبنت الجزيرة كودا جديدا للدقة والذوق السليم في تغطيتها الخبرية. (٢٢)

وبالمقارنة، يبدو أن أداء الصحف العربية فيما يتعلق بالمهنية والأخلاق الصحفية لم يتطور كثيرا. وبينما نلاحظ أداء مهنيا رفيعا نسبيا في الصحف العربية المهاجرة (القومية) وإن كان بلا مبالغة فإن الصحافة الوطنية تحفل بأخطاء مهنية وأخلاقية شديدة، وهو ما تشهد عليه التقارير الوطنية ذات الصلة ذاتها. (انظر على سبيل المثال تقارير المجلس الأعلى للصحافة التابع لمجلس الشورى حول أداء الصحف المصرية). ويؤكد محمد فهد الحارثي « أن على الميديا العربية أن تضبط بيتها الداخلي إذا أرادت أن يكون لها الدور الجدير بها في المنطقة. فالميديا العربية في حاجة لمزيد من المهنية بدلا من دغدغة مشاعر الرأي العام». (٢٣)

ويبدو بوجه عام أن ثمة تعلقا متزايدا بالقواعد المهنية مع فوارق كبيرة بين الفضائيات والصحف المطبوعة وفيما بين الأخيرة تبعا لتوجهها وجمهورها وحجمها والبلاد العربية التي تصدر فيها. ومع ذلك لا يمكن القول بأن أداء الإعلام العربي كان موافقا بصورة خالصة ولا حتى في المحصلة الأخيرة للنضال من أجل حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التعبير وحرية تداول المعلومات. فأولا ثمة افتقار عميق للتوازن في ممارسة حقوق التعبير. فالإعلام العربي بما في ذلك الفضائيات ليس فقط نخبويا بل هو أيضا متشدد في تحيزاته الأيديولوجية والطبقية.

وحتى عندما بدأت قبضة الدولة تخف إلى حد ما على الإعلام المطبوع والإذاعي والتلفازي لم تقل كثيرا الشكوى من غياب أو ضعف التنوع في التعبير عن الفكر السياسي والاجتماعي. كما أن مقتربات مختلف القوى والحركات الاجتماعية من الإعلام الجماهيري ليست متساوية على وجه الإطلاق. وعلى سبيل المثال ثمة تحيز واضح ضد حركة المرأة من أجل المساواة. وتؤكد د. نعمى صقر أنها «اكتشفت أثناء تحضير تقرير عن المرأة في الميديا العربية أن التحيز ضد المرأة العربية يصبح أشد كلما زاد عدد المنافذ الإعلامية الناطقة باللغة العربية» وتتساءل ما الهدف من وضع سياسات لمنح المرأة حقوقها الجوهرية للتنمية الوطنية إذا كانت الصور النمطية السلبية تداع بصورة يومية في الصحافة والتلفزيون؟ (٢٤) والواقع أن من المرجح أن يفضى الانفتاح الإعلامي المتزايد في المرحلة الأولى إلى إيجاد منافذ أوسع للتعبير عن التحيزات المتجذرة اجتماعيا وثقافيا حتى يعاد اختراع

الحركات الاجتماعية الجديدة وذات الآفاق التقدمية بعيدا عن نمط الدولة الأبوية ذات الادعاءات الحداثية.

وفي المرحلة الراهنة يتحيز الإعلام بكل أدواته لصالح التيارات الأكثر تجذرا في البيئة الثقافية العربية. وقد أتاحت الفضائيات بصورة خاصة لأكثر الناس تطرفا نشر أفكارهم الخرافية مقابل طمس العقل ومبادئ العدالة الاجتماعية. لقد أدت البرامج الحوارية بالذات إلى مضاعفة عدم التوازن بل والدفع نحو التدنى في الرسالة الإعلامية وخاصة في القنوات التلفازية الممولة من جانب المملكة العربية السعودية وأسرها التجارية الكبيرة.

ويقول أحد المواطنين العرب «إن إعلامنا العربي على مستوى شعبنا الثقافي! شعب جاهل بشكل عام يريد فقط إعلانا مثل تشجيع الكرة.. تطبيل.. وتزميز ونتائج وآراء جاهزة لا تحتاج إلى أية خلفية ثقافية». ويقول آخر «الإعلام العربي أصلا لا وجود له في الخارطة.. لأن الإعلام في الأصل هو التحرر من الخبر وصحته وإيصاله إلى المتلقي بكل ما يملك من مصداقية. والأسطورة الإعلامية التي نطلق عليها الإعلام العربي هي الإعلام الذي فقد هويته وصار يتخبط في متهات بعيدة.. الخ» (٢٥).

يكشف هذا السخط عن استمرار الفجوة الكبيرة بين توقعات المواطنين الأكثر ثقافة واطلاعا من ناحية والأداء الإعلامى العربى من الناحية الثقافية من ناحية أخرى. ومن المعتقد أن التوسع في الفضاء الإعلامى مع الانفتاح المتزايد سوف يؤدي إلى مضاعفة المنافسة على المشاهد العربى ومن ثم إلى احتمال الهبوط بالمستوى الثقافى للرسالة الإعلامية. وتشير التجربة التاريخية إلى أن الدول المتقدمة تشهد ميلا عارما لسيطرة الصحف والمنابر الإذاعية والتلفازية الهابطة على سوق الإعلام وخاصة في الولايات المتحدة حيث تخطب مئات والآلاف من المحطات الإذاعية ود المواطن انطلاقا من أشد التفسيرات الدينية تخلفا و عنفا. كما أنها تقترب من أبسط المواطنين عبر خطاب إعلامى بالغ التدنى من حيث مستواه المهنى والثقافى، الأمر الذى يهدد بتحول الإعلام الجماهيرى إلى أداة للانحطاط بالحياة الثقافية للشعوب.

ولا يمكن استبعاد أن يطال العالم العربى هذا التطور نفسه. فعلى مستوى الصحافة المطبوعة نجد أن التوسع يحدث في الصحف الشعبية الأكثر استعدادا لمخاطبة الغرائز الجنسية والمنحطة ثقافيا مثل التحريض العلنى على الشخصيات ومحاولة اغتيالها معنويا والإشاعات والصور الخليعة وفيض من الأخبار غير المحققة عن فضائح فساد وتحلل أخلاقى وسرقات وغير ذلك من أمور يفترض أنها تجد هوى عند كثير من الفئات الشعبية وبسيطة الوعى والتعليم. ووصل ببعضها إلى حد التحريض على الفتن الطائفية والعنف والتشهير بكل الوسائل وهو ما نجده واضحا فيما يدعى بالصحف القبرصية فى مصر مثلا والتي يتمتع بعضها بالشعبية التسويقية مقابل انكماش وضالة توزيع الصحف الجادة والراقية ثقافيا.

ورغم التحفظ الواضح في الخطاب الإعلامي للقنوات التلفازية المنوعة والمملوكة ملكية خاصة إلا أنها أشاعت ثقافة متعوية تافهة و متردية ثقافيا إلى حد كبير . بل وتتمكن من تحويل حتى المناسبات الدينية الرصينة مثل شهر رمضان المعظم إلى سوق متهافت لأسوأ مستويات التسلية . ويؤكد والتر أمبروست أن هذا المزيج العجيب من التسلية المبتذلة والإعلانات التلفازية الرخيصة التي تصاحب شهر رمضان هو وجه من وجوه الثقافة التجارية الاستهلاكية وبناء تقليد مخترع مواز أو مدعم لعملة الكريسماس في التقاليد الأنجلو أمريكية . ويرتبط ذلك كله بقوة الدفع التي لا تكاد تقاوم للتجديد المتزايد للثقافة وتوصيلها إلى أدنى المستويات الشعبية بقوالب مناسبة تكاد تسخر من الرصانة المفترضة للمناسبات الدينية مثل "فوازير رمضان" في المحطات التلفازية عموما ومن ثم في الفضائيات" (٢٦) .

ورغم حرص القنوات الفضائية ووسائل الإعلام الجماهيرى الأخرى على «حشر» التلقى في صلب برامجها وخاصة الحوارية التي اكتسبت قيمة سياسية كبيرة فلا يخفى أن هذا الحشر نفسه يخدم ويخضع تقنيات التلاعب بالعقول . ويعنى ذلك أن الحصيلة الإيجابية للحرية النسبية التي صار الإعلام العربي يتمتع بها لن تثمر تعزيزا لحقوق الإنسان في العالم العربي إلا عندما تتخلص الوسائط الإعلامية من المقاربة التعبوية التي يفرضها رأس المال السياسى .

ثالثا: نموذج تحليلى للتنبؤ بمسارات الإعلام العربي

يفترض هذا النموذج إذا ضرورة استعادة التلقى أى المواطن العربي إلى مركز التفاعلات الاتصالية المرتبطة بالإعلام . وتمثل هذه الاستعادة ضرورة عملية وعلمية في الوقت نفسه . فالدولة العربية بانتهاجها للنموذج التعبوى في سياساتها الإعلامية افترضت إمكانية صياغة المواطن على هوى إعلامها الخاص أو افترضت إمكانية إلغاء المواطن من الفضاء الإعلامى واعتبرت المواطنة مخلوقا إعلاميا وليس شخصا مكتمل الحواس ولديه العقل والرأى الضروريين لقبول أو رفض أو تعديل الرسالة الإعلامية الصادرة عنها .

ولم يكن هذا الافتراض وهما محضا لفترة طويلة . فالإعلام الشمولى يبدأ بالاحتكار وهو يتابع ما بدأته وسائل ووسائل المشايعة (التربوية المجتمعية) الأخرى مثل النظام المدرسى والحزب الواحد والمؤسسات الفوقية لفقته الدينى . كما أن الرسالة الإعلامية هى المحك لنظام الترقى الوظيفى والدعم الاجتماعى والموقف الإدارى للمواطن ، فضلا عن الوسائط الأخرى للخطاب الرسمى . ومن هذا المنظور يصطنع الخطاب الدعائى والإعلامى محفزاته أو وسائل الدعم المادية اللازمة له والتي تبيت فى جميع مستويات الحياة الاجتماعية والثقافية . وبالتالي يظل المواطن محاصرا إعلاميا وثقافيا فلا يبقى له غير اختيار وحيد وهو الغرق فى الفضاء الإعلامى للدولة أو «تحويله ضمنا للخطاب الذاتى الخاص بالمواطن: internalization of the official discourse .

ويخضع الإعلام العربى الجديد لنفس تلك القاعدة العامة حيث يدرك المسئولون عن الإعلام أن

خطاب الدولة يفقد جاذبيته ومقبوليته وقدرته على استيعاب السكان ومختلف القطاعات الاجتماعية. بيد أن هؤلاء لا يتخلون عن المدرسة التسلطية في الإعلام نظرا لأهميتها في الحالات الاستثنائية وحالات الأزمات التي يسهل فيها استدعاء الولاءات الوطنية والديمقراطية الوطنية. ويبدأون في قبول فكرة إيجاد هامش مستقل أو شبه مستقل للإعلام ولكن بعد عملية انتقاء دقيقة. ولذلك يتم منح فرص وفضاءات من الحرية والاستقلالية النسبية بصورة غير متساوية لفاعلين جدد تبعاً للقرب والبعيد من قلب نخبة الدولة الحاكمة. وبذلك يحصل السوق القومي للإعلام على قدر من الاستقلالية والأهمية سواءً على جانب العرض أو جانب الطلب دون أن يعنى ذلك أن لدينا سوقاً حراً بالمعنى القانوني والفعلى لهذا المصطلح.

ومن ثم، لم يؤد نشوء إعلام مستقل إلى قطيعة حقيقية عن النموذج التعبوي وإنما فقط إلى استكمالته بتقنيات أكثر تعقيداً.

ومع ذلك، فما أن يبدأ حيز الاستقلال النسبي للوسائط الإعلامية في التوسع حتى يصير من الصعب تكميلها بصورة إجبارية دون توترات عميقة. ومن المحتم أن تناضل الفئات الأكثر تقدماً سواءً في إطار المجتمع المهني أو المجتمع السياسي من أجل استعادة وتثبيت وتوسيع الحيز المكتسب للحرية الإعلامية ومنحها دلالة سياسية أوسع. ويعنى ذلك أنه إن لم تتم ثورات شمولية في هذا البلد أو ذلك (كما وقع في السودان مثلاً عام ١٩٨٩) فإن المسار الحتمي سيكون في اتجاه التوسع المطرد للحرية الإعلامية.

خاتمة:

ثمة حراك ملموس في الفضاء الإعلامي العربي يتم بتأثر عوامل مستجدة. ومع ذلك فإن هذا الحراك لا زال مقيداً إلى حد بعيد لأسباب كثيرة، ما يؤدي إلى توترات أشد وبنية سوق أكثر تنوعاً وتشظياً في الوقت نفسه، مع استمرار مستوى مرتفع للغاية من التلاعب عبر أداء مهني أشد تعقيداً وأعلى مستوى مما توفر للإعلام العربي خلال نصف القرن الماضي، فضلاً عن وجود ميل متزايد للنفور من الثقافة الرفيعة والرؤى الأكثر توازناً وحيادية للعالم. ومن المحتمل في هذا السياق أن تزداد درجة التشظي الإعلامي مع توسع رقعة الاستقلالية والحرية.

وفي سياق تشكل هذا السوق الإعلامي المعقد يكتسب رأس المال السياسي المسيطر بصورة مباشرة وغير مباشرة على مؤسسات الإعلام العملاقة وتظهر نتائج متناقضة في حقل حقوق الإنسان. فهناك رسالة تعزز النضال الحقوقي ولكن تنتشر في صفوف القطاعات الأكثر تقدماً من المثقفين. وهناك في نفس الوقت رسالة تضرب وتهدر أعماق المبادئ والمعاني الحقوقية. وسوف يستمر هذا التناقض حتى يتم حسم الصراع السياسي في البلاد العربية المهمة لصالح بنية دولة ديموقراطية تقوم على حكم القانون واحترام المبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

الهوامش

١. د. خليل صابات خليل وآخرون. الإعلام. في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢-١٩٨٠. القاهرة. ص. ٩٩٩
٢. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥. القاهرة- الأهرام.
٣. د. خليل صابات خليل. مرجع سابق.
٤. تقرير الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب المقدم للمؤتمر التاسع بعمان ٢٠٠٤. مطبوعات اتحاد الصحفيين العرب. ٢٠٠٤
5. Mare lynch. Taking Arabs Seriously. Foreign Affairs. September-October 2003
6. Arab Press Freedom Watch. Arab Media. <http://www.al-bab.com/media/>
7. New Media Consultants. Media and Telecom Operators: Friends or Foes? <http://www.un.org/news/press/docs/2003/pil1533>
٨. فرانك كيلش (ترجمة حسام الدين زكريا ومراجعة عبد السلام رضوان) ثورة الأنفوميديا. الكويت. سلسلة عالم المعرفة. العدد ٢٥٣، يناير ٢٠٠٠
9. Abdalla Schleifer. Media Explosion in the Arab World. The Pan-Arab Satellite Broadcasters. TBS Archives. No. 1, Fall 1998.
10. Augustus R. Norton. The New Media, Civic Pluralism and the Slowly Retreating State. In Eickman, Dale and Jon W. Anderson. eds. New Media in the Muslim World: The emerging Public Sphere. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1999. Pp19-28.

11. Jon Anderson and Dale Eickelman. Media Convergence and Its Consequences in the Middle East. Middle East Insights XIV (2). 2000. Pp 60/1
12. Jon Anderson. Globalizing Politics and religion in the Muslim World. Journal of Electronic Publishing (university of Michigan Press). <http://www.press.umich.edu/jep/archive/anderson.html>
13. Susan Sachs. In Arab Media War is Shown as a Clash of Civilization. New York Times. April 5, 2003
14. James Dunnigan. Fairytales versus Reality in Arab Media. Startegy Papers, May7, 2003).
15. Mamoun Fandy. To Reach Arabs, try Changing the Channel» The Washington Post. December 2, 2001
- 16.4The Daily Star, France May Sanction Al-Manar. December 11, 2004. P.

١٧. نقلا عن:

- John Alterman. New Media New Politics? From Satellite television to the Internet in the Arab World. The Washington Institute for Near East Policy. Washington. 1998.
- 18. James Zogby. Don't blame Arab Media. Reclaim the media.org. <http://www.reclaimthe media.org/stories.php?story=04/08/18>
- 19. Daoud Kottab . Media Monitor network. October 9, 2004.
- ٢٠. اتحاد الصحفيين العرب. مرجع سبق ذكره. ص ٢١٢
- 21. Marwan Al kabalan. Arab Media is spreading its wings far and wide. Gulf News. October 2003.
- 22. Internews Open Media Watch. Walking a

tightrope: New Media and Freedom of Expression in the Arab World. July 13, 2004. http://internews.org/openmedia/sept__11__media.htm

23. Mohammad fahd Al_harithy. War and Media: difference in Perception. Arab News. September 10, 2004.

24. Naomi Saker. Breaking Down Barriers in Arab Media. Women International. http://www.Conference.org/magazine/features/Nieman__sagr_01_ppf

٢٥. الساحة العربية: قضية وآراء الإعلام العربي. <http://www.alsaha.fares.net/sahat?14%4070>

26. Walter Armburst. The Riddles of Ramadan: Media, Consumer culture and the <Christmas-ization of a Muslim Holiday. Working Papers on Media and information technology in the Middle East. Georgetown University. 2001